

الدفع الثامن عشر الدفع باختلاف مكان الجريمة

عن المكان التي وجدت به الجثة

• إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأن قتل المجنى عليه حصل في مكان غير الذي وجدت به الجثة بدليل أن وكيل النيابة المحقق لم يثبت في محضر معاينته أنه وجد أثراً للدماء تحت الجثة، مما يكذب شهادة شاهدة الرؤية الوحيدة التي إدعت أنها رأت المتهمين يعتدون على القتيل في المكان الذي وجدت به جثته وكان كل ما قالته المحكمة في تنفيذ هذا الدفاع أنه لم يتم دليل على صحته وأن وكيل النيابة المعين قرر أنه وجد الجثة ملوثة بالدماء الغزيرة، وأن عدم إثباته في المحضر وجود دماء تحت الجثة لا يدل على عدم وجود الدماء وأنه لو قامت عنده شبهة في ذلك لأثبتها في محضره، فهذا الذي قالته لا يصلح رداً على هذا الدفاع الذي لوصح فقد يترتب عليه تغيير وجه الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة، ويكون هذا الحكم معيباً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ جلسة ٠٤ / ١٢ / ١٩٥١ ص ٢٥٤

• متى كان الدفاع عن الطاعن الأول قد قام على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت جثة المجنى عليه فيه و دلت على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء في مكانها رغم أن المجنى عليه أصيب بعدة جروح قطعية بالرأس والوجه، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك، وهو في صورة الدعوى دفاع جوهرى، لما ينبى عليه - لوصح - النيل من أقوال شاهدى الإثبات بما كان يقتضى من المحكمة أن تقطن إليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه. أما وقد أغفلت الرد عليه جملة فإن حكمها يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٢ ق مكتب فني ٢٤ جلسة ٢٢ / ٠١ / ١٩٧٣ ص ٨٧

• لما كان الدفاع الذي أبداه الطاعن في الدعوى المطروحة من تعارض الوقت الذي حدده الشاهدان للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة التيبس الرمى يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهدى الإثبات، وهو دفاع قد ينبى عليه لوصح تغيير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت

الوفاة وهى مسألة فنية بحت - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق مكتب فني ٢٤ جلسة ٠١ / ٠٤ / ١٩٧٣ - ص ٤٥١

• لما كان الدفاع عن الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت جثة المجنى عليه فيه و دلل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء فى مكانها رغم أن المجنى عليه قد أصيب بالعديد من الأعيرة التى لم تستقر بجسمه، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك وهو - فى صورة الدعوى - دفاع جوهرى لما ينبى عليه - لوصح - النيل من أقوال شاهدى الإثبات، بما كان يقتضى من المحكمة أن تفتن إليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه، أما وقد أغفلته جملة فإن حكمها يكون معيباً بالقصور الذى يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٨ ق مكتب فني ٣٠ جلسة ٢٩ / ٠١ / ١٩٧٩ ص ١٨٦

• متى كان دفاع الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث فى الزمان الذى حددته شاهدة الإثبات و المكان الذى وجدت فيه جثة المجنى عليه، دلل على ذلك بشواهد، منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء فى مكانها برغم إصابة المجنى عليه بالعديد من الأعيرة النارية التى أحدثت به نزيفاً داخلياً و آخر خارجياً، و ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن جثة المجنى عليه وجدت فى دور زوال التيبس الرمى و دخولها فى دور التعفن الرمى، و كان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية دفاع الطاعن إنتفاء وقوع الحادث فى الزمان الذى حددته الشاهدة المذكورة، و كان هذا الدفاع يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فى الدعوى و المستمد من أقوال شاهدة الرؤية الوحيدة، و ينبى عليه - لوصح - تغير وجه الرأى فيها، مما كان يقتضى من المحكمة و هى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهى مسألة فنية صرف - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع و لا يقدح فى هذا أن

يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة، ذلك بأن منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيق الرد عليه بما يفنده. لما كان ذلك وكان الحكم في معرض رده على دفاعه أن الحادث لم يقع حيث وجدت جثة المجنى عليه، قد أطرحه إستناداً إلى ثقته في شهادة إبنة المجنى عليه و ما أوراه تقرير الصفة التشريحية من وجود نزييف داخلي بالبطن، و كان هذا الدفاع جوهرياً قصد به تكذيب شهادة الرؤية سالفة الذكر و من شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإنه لا يسوغ الإعراض عنه سواء بقالة الإطمئنان إلى ما شهدت به الشهادة المذكورة، لما يمثله هذا الرد من مصادرة لدفاع الطاعن، قبل أن ينحسم أمره بتحقيق تجربة المحكمة أو بالرد عليه بما يدحضه من ماديات الدعوى، أو بقالة أن النزييف بجثة المجنى عليه كان نزيفاً داخلياً ببطنه، غافلاً عما سبق أن سجله بمدوناته نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية أنه إلى جانب النزييف الداخلي يبطن المجنى عليه كان يوجد نزييف خارجي أيضاً و من ثم يكون ما أورده الحكم في هذا الصدد قاصراً عن مواجهة دفاع الطاعن.

الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ ق مكتب فني ٣٢ جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٨١ ص ١٢٢٠

• لما كان ذلك، و كان مؤدى أقوال شاهد الإثبات و تقرير الصفة التشريحية وفق ما حصلها الحكم - أن الطاعن أحمد مدية في صدر المجنى عليه فأحدث به جرحاً قطعياً يقع بيسار جدار الصدر، و من ثم فإن ما أثاره دفاع الطاعن من أنه أعسر يعنى إستحالة حدوث إصابة بالمجنى عليه من الجهة اليسرى من الصدر وفق أقوال شاهد الإثبات الذى إعتمدت عليه المحكمة - يعد دفاعاً جوهرياً قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأي في الدعوى. مما كان يتعين معه على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه و ذلك عن طريق المختص فنياً - بإعتباره من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها لإبداء رأى فيها - و لما كانت المحكمة قد رفضت إجابة الطاعن إلى طلب تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الخبير الفنى، و إستندت في حكمها في الوقت نفسه إلى أقوال شاهد الإثبات التى يعارضها الطاعن و طلب تحقيق دفاعه في شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها و ردت على طلبه رداً

لا يواجه دفاعه ولا يسوغ به إطراحه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع، فضلاً عما شابه من قصور.

الطعن رقم ٤٨٤٢ لسنة ٥٢ ق مكتب فني ٣٣ جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٨٢ ص ٩٦٩